٥ ـ الاراضي المستولى عليها للاغراض الأمنية. ففي مطلع العام ١٩٨٥ صدر ٢٣ أمر الاستيلاء شملت اراضي مساحتها حوالى مليون دونم. وقد تم الاستيلاء على هذه الاراضي لاغراض امنية، لكن سرعان ما تقام عليها مستوطنات لان محكمة العدل العليا قررت ان المستوطنات الاسرائيلية في المناطق المحتلة تشكل جزءاً من نظام الدفاع الاقليمي، ولذا فهي تعتبر ضرورة امنية (**على همشمار**، ٢٣/٨/١٩٨٥).

اما المحامي نضال طه، من نابلس، فقد قال انه اذا فحصت الملفات التي اعدت للتسجيل الاول، فسيتبين انها مزورة كلها. فالخرائط التي كان يفترض، على سبيل المثال، ان يعدها مساح محلي اعدها مستوطن. وتابع طه قائلاً ان الاعلان في الصحف كان يعطى لصحيفة «الانباء» (التي توقفت عن الصدور)، وهي ليست صحيفة محلية بل اسرائيلية. وكان تجار الاراضي يفيقون باكراً لشراء جميع نسخ الصحيفة في البلدة، قبل ان تصل الى الفلاحين. ويقضي القانون بان تحضر لجنة مؤلفة من المسؤول عن دائرة الاراضي والمسؤول عن دائرة المساحة والجيران وطالب التسجيل الأول والشخصيات البارزة في القرية الى الاراضي المقصودة، وان يعد المسؤول عن دائرة الاراضي محضراً يوقع عليه الجميع. ويقول المحامي طه، الذي مرّت عدة ملفات بين يديه، انه لا يعرف حالة واحدة قامت فيها لجنة كهذه بزيارة اراضي القرية مع انه مقتنع بأنه يوجد في خزانة الملفات في دائرة الطابو بروتوكولات للجان ليس لها وجود. وفيما يتعلق بدور الشرطة، يوجه المحامي طه اصبع الاتهام إلى شرطة طولكرم. فعلى سبيل المثال، كان من الصعب اقناع الشرطة بتنفيذ اوامر المنع الصادرة عن المحاكم العربية. فعندما كانت الشركات الاسرائيلية تتجاهل اوامر المحكمة، كان مركز الشرطة في طولكرم يعتبر امر المحكمة غير كاف ويطلب من الشاكين اثباتات اضافية على ملكيتهم للارض. وفي معرض التوضيح، قال ان هناك حدثاً بارزاً انتهى بشكل مأساوي في شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٤، في قرية بديا. فقد علم سكان القرية ان اراضيهم بيعت. عندئذٍ توجهوا الى المحكمة في نابلس واستصدروا امراً بمنع. لكنهم وهلموا حينما اكتشفوا ان شركة غال الاسرائيلية تواصل اعمالها في اراضيهم، وكان شيئاً لم يحصل. وعندها توجه اصحاب الاراضي، على وجه السرعة، الى مركز شرطة طولكرم لوقف العمل. لكن افراد الشرطة لم يحضروا معهم احداً باصحاب الاراضي التوجه الى اراضيهم لوقف اعمال الجرافات بأجسادهم. وعندها طلبت الشركة الاسرائيلية مساعدة الشرطة التي جاءت على الفور. وبدلاً من الدفاع عن امر المحكمة دافع رجال الشرطة عن منتهكي القانون واطلقوا النار على الفلاحين فقتل ابراهيم الاقرع وجرح آخرون، ثم أوقف العمل.

ولا بد من الاشارة ايضاً الى ان سماسرة الاراضي هم من المتعاونين مع الحكم العسكري. وعليه فهم مزودون بالسلاح. وكان معظمهم اعضاء في روابط القرى. ونتيجة لذلك، تقع حوادث قاتلة، مثل تلك التي وقعت في قرية سرطا قبل عامين. فقد تفاوض سماسرة الاراضي مع زوجين مسنين على بيع ارضهما. وكانت المفاوضات صعبة. وذات صباح وجد المسنان مقتولين بالرصاص في بيتهما. ويقول المحامي موسى شوبكي، من القدس، ان سجلات الطابو لا تتضمن معطيات اضافية عن صاحب الارض كرقم هويته. اذا ينتشر تزوير الوثائق التي يظهر فيها اسم الجد الذي يشبه اسم حفيده كصاحب الارض المستعد للبيع. ولم يتردد السماسرة في فتح القبور أملين في الحصول على نموذج لبصمات الشيوخ الذين توفوا، من اجل بيع ارض الورثة (**على همشمار**، ٢٣/٨/١٩٨٥).

ونشرت صحيفة «نيوزويك» الأميركية مقالة عن اعمال الغش في شراء الاراضي استندت فيها الى تقرير سري قدم الى حكومة الليكود العام ١٩٨٢ يؤكد فيه مراقب الدولة وجود اعمال غش في صفقات الاراضي التي تشمل ٧١ بالمئة من الاراضي التي اشترتها الحكومات الاسرائيلية في الضفة الغربية. وذكر في المقالة ان اعمال الغش